



**قرار**  
**الهيئة الوطنية للانتخابات**  
**رقم ( ٧ ) لسنة ٢٠٢٣ م**  
**بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لتأييد المواطنين**  
**لراغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية**

**رئيس الهيئة**

- بعد الاطلاع على الدستور؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات وتعديلاته؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ ؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٣ م.

**قرار**

**(( المادة الأولى ))**

لكل مواطن مقيد بقاعدة بيانات الناخبين الحق في أن يؤيد أحد راغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، وذلك من خلال التقدم إلى أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق أو مقار البعثات الدبلوماسية حسب الأحوال، وذلك وفق النموذج المعد لهذا الغرض بداية من يوم الاثنين الموافق ٢٥/٩/٢٠٢٣ م، ويتم إثبات توقيعه بمعرفة المختص بذلك.

**(( المادة الثانية ))**

لا يجوز للمواطن أن يؤيد راغب الترشح أكثر من مرة ، ولا أن يؤيد أكثر من راغب ترشح ، كما لا يجوز أن يشتمل النموذج الواحد على تأييد أكثر من مواطن .

**(( المادة الثالثة ))**

على المختص بإثبات التوقيع التحقق من شخصية المواطن ، من واقع بيانات الرقم القومي ، أو جواز السفر الساري ، ولا يعتد بغير ذلك من مستندات ، ويتم إثبات اسم المؤيد ومحل إقامته والمحافظة الواقع في دائرتها ، ورقم بطاقة الرقم القومي ، وما يمليه عليه المؤيد بشأن أسم من يؤيده من راغبي الترشح ، ويوقع المواطن المؤيد على النموذج بخط يده ، أو ببصمة إبهامه .  
كما أن عليه أن يبصر المواطن المؤيد قبل اتخاذ إجراءات إثبات التوقيع بعقوبة تأييده لراغب الترشح أكثر من مرة أو لراغب ترشح آخر ، ولا يقبل التأييد بطريق الوكالة .



### « المادة الرابعة »

يحرر نموذج التأييد من نسختين يوقع عليهما المواطن المؤيد ، ويسلم له إحداهما ، وتحفظ الأخرى لدى مكتب التوثيق أو مقر البعثة الدبلوماسية ، ولا يعتد بالتأييد الذي يثبت على غير هذا النموذج ، ويتم إثبات توقيع المواطن المؤيد بغير رسوم .

### « المادة الخامسة »

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٤٥ هـ

الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م

رئيس  
الهيئة الوطنية للانتخابات  
وليد حمزة  
القاضي /  
« وليد حمزة »  
نائب رئيس محكمة النقض